



كتاب دوري رقم (٢٢) لسنة ٢٠١١

بناء على ما ورد من قطاع الموازنة العامة للدولة بوزارة المالية بخصوص ما تضمنته المادة العاشرة من التاشيرات العامة للموازنة المرتبطة بقانون الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ من قيام وزارة المالية (قطاع الموازنة العامة للدولة) باستخدام نسبة الـ ٢٥% المتبقية من الاعتمادات المدرجة للمياه والإنارة والكهرباء والتليفون بموازنة وحدات الموازنة العامة للدولة وذلك لتسوية مستحقات الخزنة العامة طرف قطاع الكهرباء .

وفي إطار تفعيل أحكام المادة العاشرة سالفة الذكر تهبب وزارة المالية بكافة الوحدات الحسابية بجميع وحدات الموازنة العامة للدولة ضرورة موافاة قطاع الموازنة العامة للدولة بوزارة المالية بمستحقات شركات الكهرباء والمياه والمصرية للاتصالات حتى تاريخه ، وذلك بعد استنفاد استخدام نسبة الـ ٧٥% المصرح باستخدامها من الاعتمادات المذكورة في سداد استهلاكات السنة المالية الحالية ، وذلك حتى يتسنى سداد باقى المستحقات المشار إليها لئمة السنة المالية الحالية عن طريق قطاع الموازنة العامة للدولة باستخدام نسبة الـ ٢٥% المتبقية وفى ذات الوقت استثناء مستحقات الخزنة العامة طرف هذه الشركات .

وعلى السادة المسئولين الماليين والإداريين بوحدات الجهاز الإدارى للدولة ووحدات الإدارة المحلية بالمحافظات والهيئات العامة والأجهزة المستقلة والسادة مديرى المديرية المالية بالمحافظات والمراقبين الماليين بالوزارات والهيئات العامة ومديرى عموم الحسابات ووكلائهم ضرورة الإلتزام بتنفيذ هذه التعليمات بكل دقة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

تحريراً فى : ٢٠١١/٣/٢٥

رئيس
قطاع التمويل والمصرف على قطاع
الحسابات والمديرية المالية

١٥
(محفوظ حمسين)

١١
١١٥



كتاب دوري رقم (٢٣) لسنة ٢٠١١

بمناسبة صدور منشور عام وزارة المالية رقم (٨) لسنة ٢٠١٠ بخصوص صدور قانون ربط الموازنة العامة للدولة رقم (٧٣) لسنة ٢٠١٠ وكذلك ربط مولدات الهيئات والوحدات الاقتصادية للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ .

قامت الإدارة المركزية لحسابات الحكومة بإصدار الكتب الدورية أرقام ٨٥،٨٤،٥٣ لسنة ٢٠١١ تأكيداً على ما جاء بالمنشور السابق ذكره .

بالإضافة إلى ما ورد بالكتب الدورية المذكورة سلفاً يرجى إتباع الآتى :-

١- التزام كافة أجهزة الدولة والمراقبين الماليين بتنفيذ مصادر تمويل الموازنة (عجز خزانة / ذاتى)

على مستوى كافة الجهات الموازنة على أن يعد تقرير المتابعة الشهرية وفقاً لذلك .

٢- تفعيل مقطع مصدر التمويل بشجرة الحسابات المميكنة بوزارة المالية موزعاً حسب

مصدر التمويل (تمويل من الخزانة العامة / تمويل من الصناديق والحسابات الخاصة / تمويل

من مصادر ذاتية أخرى) .

٣- إعداد تقارير المتابعة الشهرية والربع سنوية الالكترونية موزعاً حسب مصادر التمويل المختلفة .

٤- على الجهات الموازنة التى لم يتم إدخال بيانات المتابعة المالية الشهرية وفقاً لمقطع التمويل

المشار اليه سلفاً ضرورة الالتزام بما تضمنه المنشور وتنفيذ ذلك على النظام الالكترونى بإرسال

البيانات متضمناً مصدر التمويل طبقاً لما جاء بالمنشور .

لذا نوجه نظر كافة السادة المسئولين الماليين بالجهاز الإدارى للدولة ووحدات الإدارة المحلية

والهيئات العامة والأجهزة المستقلة والسادة المديرين الماليين بالمحافظات والمراقبين الماليين بالوزارات

والهيئات العامة ومديرى الحسابات ووكلائهم ضرورة الالتزام بموافاة قطاع الحسابات الختامية ببيان

المتابعة اعتباراً من شهر فبراير ٢٠١١ والأشهر التالية تبعاً متضمناً تفعيل مقطع مصدر التمويل

بشجرة الحسابات المميكنة بوزارة المالية تنفيذاً لتوجيهات معالي السيد الأستاذ الدكتور وزير المالية فى

هذا الخصوص .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

رئيس قطاع التمويل
والمشارك على قطاع الحسابات
والمديرية المالية

فى : ٢٠١١/٣/

٣٥
/ / محمود حسين *



كتاب دورى رقم (٤٤) لسنة ٢٠١١

.....

صدر كتاب دورى الهيئة العامة للخدمات الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠١١ بشأن إعادة قيد اسم شركة دينامتيك للأعمال الهندسية والتوريدات .

والمضمن أنه سبق وأن أصدرت الهيئة العامة للخدمات البيطرية - وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي - القرار الإدارى رقم ٦٠١ لسنة ٢٠٠٩ بتاريخ ٢٠٠٩/٨/١٦ بشطب شركة دينامتيك للأعمال الهندسية والتوريدات من سجل الموردين وذلك لتلاعب الشركة بالغش فى المناقصة العامة رقم ٦٥ جلسة ٢٠٠٩/٥/٢٨ وفقاً لما انتهى إليه رأى إدارة الفتوى لوزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي بمجلس الدولة بتاريخ ٢٠٠٩/٨/٩ وتم نشر هذا القرار بكتاب دورى الهيئة رقم ١٤ لسنة ٢٠٠٩ بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/١١ .

وبناء على رأى مجلس الدولة (إدارة الفتوى لوزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي) بكتابتها رقم ٣٨٧٧ المؤرخ ٢٠١٠/١١/٣٠ ملف رقم ٨٦١٥/١/٢٥ فقد أصدرت الهيئة العامة للخدمات البيطرية القرار الإدارى رقم ٨١٣ المؤرخ ٢٠١٠/١٢/٢٠ بأعادة قيد شركة دينامتيك للأعمال الهندسية والتوريدات بسجل الموردين .

وإعمالاً لأحكام المادة (٢٤) من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨ الصادر بشأن تنظيم المناقصات والمزايدات والمادة (١٣٥) من لائحته التنفيذية وتعديلاتها .

توجه الهيئة العامة للخدمات الحكومية نظر كافة الجهات الخاضعة لأحكام ذلك القانون إلى مراعاة ما تقدم علماً بأن بيانات الشركة المذكورة كالآتى :-

الاسم	شركة دينامتيك للأعمال الهندسية والتوريدات
العنوان	٥ ش عطية جاد - مدينة قباء - جسر السويس - السلام - القاهرة
نوع النشاط	المقاولات والتجارة
رقم السجل التجارى	٩٨٧
رقم البطاقة الضريبية	١٠٥٦٥
رقم الملف الضريبى	٥/٥/٢٧/١٧٠
المأمورية المستخرج منها البطاقة الضريبية	مدينة السلام
رقم التسجيل فى الضريبة العامة على المبيعات	٣٢٥/٠٣/٣٩٥

وعلى السادة المسؤولين الماليين بالجهاز الإدارى للدولة و وحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة والأجهزة المركزية المستقلة والسادة المديرين الماليين بالمحافظات والمراقبين الماليين بالوزارات والهيئات العامة ومديرى الحسابات ووكلاتهم ضرورة مراعاة ما تقدم .

تحريراً فى : ٢٠١١/٣/

تاسم

رئيس

الإدارة المركزية لحسابات الحكومة

(محاسب/ عثمان عبد الفتاح عبد الحافظ)



وزارة المالية

رئيس الإدارة المركزية لحسابات الحكومة

ملف رقم : ٢٢٥-٧/٦/١٥-٤-٢٠١١

كتاب دوري رقم (٥٥) لسنة ٢٠١١

.....

صدر كتاب دوري الهيئة العامة للخدمات الحكومية رقم (٢) لسنة ٢٠١١ والمتضمن صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٣ لسنة ٢٠١٠ بشأن النشر الإلكتروني عن المناقصات والمزايدات الحكومية في الجهات المختلفة والذي يقضى بنشر صورة كاملة ومطابقة من كراسات الشروط والمواصفات الخاصة بالمناقصات والممارسات العلمية والمحدودة والمحلية التي تطرحها بعد اعتمادها من السلطة المختصة، وما يطرأ عليها من تعديلات بناء على جلسات الاستماع على موقع بوابة المشتريات الحكومية وعنوانه www.etenders.gov.ps وذلك اعتباراً من ٢٠١٠/١/١ ودون الإخلال بوجوب الاعلان عنها بالطريق الذي حدده قانون المناقصات والمزايدات رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨ ولانتهى التنفيذ

وفي إطار التطوير الدائم لأساليب أداء العمل الحكومي في شتى المجالات ومسايرة للتطورات التكنولوجية الحديثة واتجاه إلى ميكنة كافة الأعمال الحكومية، وبالتسويق مع وزارة الدولة للتنمية الإدارية فقد تم تصميم بوابة المشتريات الحكومية لتصبح الموقع الإلكتروني الخاص بالاعلان عن العنايات التي يجريها الجهاز الاداري بالدولة وذلك لتحقيق مبادئ الشفافية والعلانية وتكافؤ الفرص والمنافسة في مجال المشتريات الحكومية.

لذا فان الهيئة تسارع في نظر كافة الجهات الإدارية بالدولة إلى الالتزام بالقرار سالف الذكر وضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسجيل بياناتها حتى تتمكن من نشر ما يتم طرحه من عمليات على بوابة المشتريات الحكومية - وفي حالة وجود أية عقبات تقنية في هذا الشأن يتم التنسيق مع وزارة الدولة للتنمية الإدارية (مشروع بوابة المشتريات الحكومية) - هذا مع مراعاة عدم العمل بالكتاب الدوري رقم (١١) لسنة ٢٠٠٧ بشأن النشر على الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للخدمات الحكومية اعتباراً من تاريخه.

وعلى السادة المسؤولين الماليين بالجهاز الاداري للدولة ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة والاجهزة المركزية المستقلة والسادة المديرين الماليين بالمحافظات والمراقبين الماليين بالوزارات والهيئات العامة ومديري الحسابات ووكلائهم ضرورة مراعاة ما تقدم .

تحريراً في : ٢٠١١/٣/

رئيس

الإدارة المركزية لحسابات الحكومة

٢٠١١
٢١٤٢
محاسب/ عثمان عبد الفتاح عبد الحافظ